

(١)

مشرع

اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات بين حكومة
جمهورية مصر العربية وحكومة جمهورية أوزبكستان

ان حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة أوزبكستان وبشأن الاتفاقية (بالاطراف)
تعد وهما الرغبة الاكيدة في تقوية اواثر الود والاخاء وتعزيز التعاون الاقتصادي وتوثيق
العلاقات الملائمة لتشجيع الاستثمارات بين بلديهما على أساس المصالح المشتركة بينهما
تقصد اتفاقنا على ما يلي :

(المادة الاولى)

يمثل الطرفان تحقيقا لاهداف هذه الاتفاقية على متميز وتعميق التعاون بينهما في
المجالات الاقتصادية والفنية وتشجيع وحماية الاستثمارات بجميع الوسائل والامكانيات

(المادة الثانية)

يتضمن التعاون الفني بين الطرفين المجالات الفنية والتكنولوجية سواء في مجال تطبيق وتعميق
الدور منها أو استخدامات تكنولوجية جديدة من خلال التدريب واعداد الكوادر الفنية والادارية
وتقديم المساعدات وتبادل براءات الاختراع والحقوق الفكرية والخبراء وأي مجال آخر يتفق
عليه بين الطرفين

(المادة الثالثة)

يمثل كل طرف على تهيئة الظروف الملائمة للطرف الاخر وللأشخاص الطبيعيين أو القانونيين
الذين يحملون جنسيته للقيام بالاستثمار في بلد الطرف الاخر في المجالات المنصوص عليها طبقا
للانظمة والقوانين المعمول بها في بلد كل من الطرفين

(المادة الرابعة)

لا يتمتع الاستثمارات وعائدات الاستثمارات سواء القائمة بالفضل أو التي تنشأها في بلد الطرف
الاخر بموجب هذه الاتفاقية أشخاص أحد الطرفين أو أشخاص طبيعيين أو قانونيين

الاستثمارات لكل طرف مختص هذه المعاملة المتكافئة بالتساوي بالادارة وصيانة الاستثمارات
وجازة أو التصرف في هذه الاستثمارات كما تستلزم هذه الاستثمارات والالتزامات المترتبة عنها
وعائداتها من زوايا التشجيع والحماية المقررة لرأب النال الموانع طبقا لقوانين تشجيع الاستثمار
السارية المفعول في كل من البلدين وطبقا للاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار النافذة في كل
كل من البلدين ..

- ب - تتمتع الاستثمارات وعائدات الاستثمارات البيئية في الفقرة (أ) بالتسهيلات المناسبه والحوافز
وأعمال التشجيع الأخرى بما فيها الاعفاءات الضريبية وذلك طبقا للقوانين السارية في البلدين
كلا الطرفين .
- ج - يسمح الطرفان بتحويل ما يلي الى الخارج وفقا للقوانين والقواعد المطبقة والسارية في كل من
البلد ين :

- ١ - صافي الأرباح - وحصص الأرباح - مبالغ الربح - اتعاب العمولة والخدمة الفنية والادارية -
القوائد والمعائدات الأخرى المستحقة عن أى استثمار يقوم به مستثمر في بلد الطرف الأخرى .
- ٢ - الاموال المستحقة عن التمهيد الكليه أو الجزئيه .
- ٣ - الاموال الخاصه بسداد القروض الخارجيه التي تم تحويلها للاستثمارات بموجب أحكام
الاتفاق الحالي .
- ٤ - حصص الاجور والمرتبات التي تدفع ارباها بلد الطرف الأخرى من الموظفين الذين يسمح لهم
بالعمل في مجالات مرتبطه بالاستثمار في أراضيهم .

(المادة الخامسة)

التأميم ونزع الملكية

١ - لا يجوز أن تخضع استثمارات احد الطرفين أو الأشخاص الطبيعيين أو القانونيين التاممين له
وذلك داخل حدود بلد الطرف الأخرى لاية تدابير من شأنها الحد من حق الملكية والحفاظ
وادارة هذه الاستثمارات أو الاستفادة منها سواء كان ذلك بشكل دائم أو مؤقت الا اذا تم
ذلك بموجب نصوص القوانين المعمول بها أو بقرار صادر من الحكمة المختصة .

٦/١ لا تخضع الاستثمارات الخاصة للكلا الطرفين أو الاستثمارات التي ينشئها أشخاص طبيعيون أو قانونيون للتأميم أو نزع الملكية بشكل مباشر أو غير مباشر أو أن تخضع لاية تدابير ذات أثر يعادل التأميم أو نزع الملكية الا اذا كان ذلك بغرض عام ذو مصلحة وطنية لذلك الطرف مع تمويض عاجل ومنصف وعادل وشرط أن تتم كل الاجراءات على أسس غير تمييزية ووفقا للقانون .

٣/١ يتم احتساب مثل هذا التمويض على أساس القيمة النصفه للاستثمار في السوق وذلك فور اعلان قرار التأميم أو نزع الملكية أو بمجرد نشر ذلك القرار . وتحدد هذه القيمة وفقا للبيادى المعترف بها لتحديد القيمة السائده في السوق . وفي حالة عدم تحديدا للقيمة السوقية فمير التأميم يتحدد التمويض وفقا للبيادى المعداه مع الاخذ في الاعتبار ضمن أشياء أخرى - رأس المال المستثمر - الاهلاك - رأس المال المحول - قيمة الاستبدال - حسن التيه وغيرها من العناصر (وتشتمل مبالغ التمويض أسعار الفائدة لـ LIBOR من تاريخ التأميم حتى تاريخ السداد) وفي حالة عدم التوصل الى اتفاق بين المستثمرين والدوله المضيفه تطبق الاجراءات التسوية المنازعات الاستثمار المنصوص عليها في الفقرة السابعه من الاتفاقية الحاليه وفي حالة تحديد قيمة التمويض يتم سدادها بسرعة وتحويله .

٤/١ في حالة قيام أى من الطرفين بتأميم أو نزع ملكية استثمارات أشخاص قانونيين تم انشاؤها وترخيصها وفقا للقوانين المعمول بها في اقليمها والتي يملك فيها الطرف الاخر اسهما أو سندات أو أية حقوق أو مصالح أخرى تتعهد الدوله المضيفه بأن يحصل الطرف الاخر على تمويض عاجل ومنصف وعادل وأن يسمح بتحويل هذا التمويض .

وسوف يتحدد مثل هذا التمويض على أساس البيادى المعترف بها على أساس القيمة النائية في السوق للاسهم وذلك بناء على اعلان قرار التأميم ونزع السئيه أو صدور قرار النشر الخاسر بذلك (وتشتمل مبالغ التمويض فرائد الـ LIBOR وذلك من تاريخ التأميم أو نزع الملكية وحتى تاريخ السداد) .

-٢- تطبق نصوص الفقرة ١ من هذه الاتفاقية على الدخول الجاريد للاستثمارات وكذلك في حالة نزع الملكية تطبق على عوائد التمهيم .

(الماده السادسه)

لاغراض هذه الاتفاقية تحدد أسعار الصرف وفقا لعللى سعر صرف رسمى معيّن طبقا للقوانين واللوائح المعمول بها في كل من البلدين .

(٤)

(المادة السابع)

إذا نشأ خلاف بخصوص تفسير أو تطبيق أحكام هذه الاتفاقية ولم يستطع الطرفان حلّه بواسطة المفاوضات المباشرة فيتم تسويته بناء على طلب أي من الطرفين من خلال التحكيم الدولي ويتم الرجوع له أولاً ، وبدلاً من التحكيم يحتفل كل من الطرفين بحق الرجوع إلى المحاكم الوطنية للدول المديونة .

(المادة الثامن)

يحمل كل من الطرفين المتعاقدين على تسهيل الاتاقاة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي أو المهني لرعايا الطرف الاخر وذلك طبقاً للقوانين السارية في كل من البلدين .

(المادة التاسعة)

في سبيل تحقيق أهداف هذه الاتفاقية يتعين الطرفان تشكيل لجنة مشتركة لتشجيع وحماية الاستثمارات في البلدين .

(المادة العاشرة)

لا يجوز أن يترب على إبرام هذه الاتفاقية أي إخلال بأي اتفاقيات أو ترتيبات ثنائية أو متعددة الأطراف يكون أي من الطرفين طرف فيها .

(المادة الحادية عشر)

تصبح هذه الاتفاقية نافذة بمجرد تبادل وثائق التصديق عليها بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة أوزبكستان .

(المادة الثانية عشر)

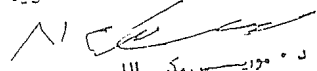
ينتهي بهذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات من تاريخ سريانها وتجدد تلقائياً لمدة أو لمدد أخرى مثاله ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الاخر كتابته برغبته في انتهاء المصا بها وذلك قبل انتهائها بستة أشهر على الأقل .

(٥)

اشهادا على ما تقدم قام المفوضون من قبل حكومتها بتوقيع هذه الاتفاقيات
في القاهرة بتاريخ ١٦/١٢/١٩٩٢ من نسختين أصليتين باللغات العربية
والأوزبكية والإنجليزية لكل منهما نفس الحجية ، وفي حالة الاشتراك يمتد
بالنسبة الإنجليزية .

عن

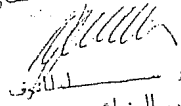
حكومة جمهورية مصر العربية



د . مورييس مكرم اللثة
وزير الدولة للشؤون الدولية

عن

حكومة جمهورية أوزبكستان



أوتكسور
نائب رئيس الوزراء ووزير العلاقات
الاقتصادية الخارجية